

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن السماح لمجلس النوبة في الإقليم السوري بتعيين بعض الموظفين فيه ضمن حدود الاعتمادات المرصدة في موازنة العام الحالي باسم المحكمة العليا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد الميزانية العامة

في الإقليم السوري للسنة المالية ١٩٥٨-١٩٥٩ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يَسمح لمجلس الدولة في الإقليم السوري في حدود اعتمادات

بند الرواتب المرصدة سابقا في موازنة المحكمة العليا للسنة المالية ١٩٥٨-

١٩٥٩ ملء الوظائف الآتية خلال شهرى أيار وحزيران (أيار ويونيه)

سنة ١٩٥٩ ؛

(أ) الوظائف الفنية :

العدد	المرتبة السنوية	الوظيفة
١	٩٧٢٠ - ٥٤٠٠ ل. م.	نائب
١	٧٢٠٠ - ٥١٠٠ ل. م.	مندوب
٢		

(ب) الوظائف الادارية والكتابية :

العدد	الراتب الشهري	المرتبة	الوظيفة
١	٥٠٠	الثالثة	رئيس دائرة
١	٤٢٥	الرابعة	رئيس ديوان
١	٣١٠	السادسة	كاتب
١	٢٦٠	السابعة	»
١	١٨٠	التاسعة	محضر
٥			

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل به في الإقليم السوري اعتبارا من ١٩٥٩/٥/١ م

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٨ (٨ يونيو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - يتناوب مستشارو محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية والشرعية العمل في أيام التحطيل لقبول المراجعات الاستئنافية والابتدائية والتنفيذية وللنظر في القضايا المستعجلة واستجواب الموقوفين، وينظم هذا التناوب بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف.

مادة ٣ - تستمر فواتر الادارة المركزية والنيابة العامة والطب الشرعى والكتاب بالعدل في ممارسة الأعمال بالمعطة القضائية ويتناوب أعضاء هذه الفواتر وموظفوها العمل خلا هذه المعطة وينظم هذا التناوب بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى النائب العام.

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (٧ يونيو سنة ١٩٥٩).

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٩

بمد المدة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون

رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية

للجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تمد المدة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة إلى ١٧ من يولييه سنة ١٩٥٩

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٨ (٨ يونيو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر